

البحث الأول

المقاربات النظرية لدور
الإدارة العامة في التنمية

د. ألبرداخر

أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية - بيروت

تنقسم هذه الورقة إلى شقين: يتناول القسم الأول القراءات المختلفة لدور الدولة كإدارة عامة في التنمية. والمقصود بالتنمية التحويلية الصناعي. واستعرض باقتضاب شديد أفكار أربعة تيارات هي تيار المؤسساتية المقارنة وتيار النفعيين الجدد وتيار «أنثروبولوجيا الدولة» ومقاربة المؤسسات الدولية خصوصاً البنك الدولي لهذا الموضوع.

ويتناول القسم الثاني كيفية إصلاح الإدارة العامة معتمداً منهجية تيار المؤسساتية المقارنة في تعيين الشروط التي ينبغي أن تتوفر عليها الإدارة العامة لتتمكن من الفعل في ميدان التنمية. وأتناول ثلاثة نقاط هي استقلالية الإدارة العامة وقدرتها على الفعل وشكل انخراط الدولة المعنية في العلاقات الدولية.

Summary

It is question of presenting the different readings of the role of the State as an administration in development. The positions of four ways of thinking are presented: These are the current of *comparative institutionalism*, the *neo-utilitarian* current, the current of “*state anthropology*” and the positions of international institutions, in particular the *World Bank* at this level.

The second step is to present the process for reforming public administration, based on the writings of the current of *comparative institutionalism*, relating to the conditions that the administration must complete in order to be effective in its action in development. It is question of developing three aspects of the administration: its autonomy, its capacity, and the mode of integration of the State in the international system

1-1 المقاربات المختلفة لدور الإدارة العامة في التنمية

1-1-1 تيار النفعيين الحد ودور الإدارة العامة في التنمية

عرض الباحث الكبير بيتر إيفانز مواقف مدرستين أو تيارين فكريين هما تيار النفعيين الجدد وتيار المؤسساتية المقارنة في التعاطي مع موضوع الإدارة العامة والتنمية، وذلك في نص شيق صدر عام 1995.⁽¹⁾ واستعدت ما قاله في نص نشرته عام 2016 تحت عنوان «الإدارة الحكومية كشرط للتنمية».⁽²⁾ وفر تيار النفعيين الجدد (new utilitarianism) للنمو-ليبرالية الأسس الفكرية التي استندت إليها في اكتساحها للعالم في الفكر وفي الممارسة. وقد دأب منظرو هذا التيار منذ السبعينيات على نقد الدولة بوصفها تجمعا للباحثين عن ريع (rent seeking)، أي باعتبارها مأهولة بأناس يعملون على تحقيق منفعتهم الخاصة ومنفعة الأطراف من خارج الدولة التي تدعمهم. وقد بلغ نقد هؤلاء للدولة حد «شيطنتها». وبات الشائع أن تحجيمها وخفض عيدها ونزع صلاحياتها هو أفضل ما تقوم به كل بلدان العالم. وأظهر بيتر إيفانز في استعراضه لأفكار أعلام هذا التيار، من كرييجر إلى بوكانان وتوليسون وتيلوك، الطابع الأيديولوجي وغير العلمي لهذه القراءة لطبيعة الدولة. فقد قدموا نموذجا للدولة مصرين على أنه قائم في كل زمان ومكان. وهذا غير مقبول. ورأى إيفانز أن دولة مأهولة بالباحثين عن ريع لا تستطيع التنكب للمهمات التي وضعها النفعيون الجدد أنفسهم على عاتقها، ومنها حفظ النظام وفرض تطبيق القانون في التعاملات الاقتصادية الاعتيادية.

1-1-2 تيار المؤسساتية المقارنة ودور الإدارة العامة في التنمية

أما تيار المؤسساتية المقارنة الذي يمكن اعتبار ماكس فيبر أحد أعلامه، مروراً ب كارل بولانيي وألكسندر غرشنكرون وألبرت أوتو هيرشمان، فهو على نقيض الأول لا يرى إمكان تحقيق التنمية و«التصنيع المتأخر» إلا إذا كان للدولة دوراً في ذلك. وهو دور لا أحد يستطيع أن يحل محلها فيه. وفي قراءة إيفانز لأفكار أعلام هذا التيار، بين مساهمة كل منهم في تفسير الدور الذي لعبته الدولة لتسهيل النمو الرأسمالي. أظهر بولانيي دور السياسات التي اعتمدها الدولة في الغرب والتي لم يكن ممكناً بدونها أن تتوسع علاقات السوق. وأظهر ماكس فيبر دور البنى المؤسساتية الممثلة بالإدارة العامة في خلق الشروط التي أتاحت النمو الرأسمالي. أما غرشنكرون وهيرشمان فقد تناولوا علاقة الدولة مع النخب الاستثمارية الذي اختصره إيفانز بمفهوم «علاقة الدولة

(1) Evans Peter, «A comparative Institutional Approach», in P. Evans, *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation*, Princeton Univ. Press, 1995, pp. 21-42.

(2) ألبير داغر، «الإدارة الحكومية كشرط للتنمية»، الأخبار، 28 / 12 / 2016، أعيد نشرها في مجلة «الإدارة اليوم»، الصادرة عن الجامعة العربية - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد الأول، 22 شباط/فبراير، 2017.

مع المجتمع» (state-society relation). وقد وجد إيفانز أن أفضل تعريف لدور الدولة لدى المؤسساتيين هو الذي اختصره هيرشمان بتعبير «تعظيم الدولة لقدرة النخب الإستثمارية على اتخاذ القرار الإستثماري». ورأى إيفانز أن نجاح التنمية كما أثبتت تجارب القرنين التاسع عشر والعشرين مرهون بهذه العلاقة بالذات التي تسجها الدولة مع النخب الإستثمارية.

وقد بين إيفانز وغيره من الباحثين المختصين بالدولة التنموية في شمال-شرقي آسيا دور السياسات المعتمدة من قبلها والبنى الإدارية التي توفرت عليها وعلاقة الدولة بالنخب الاستثمارية التي تميّزت بها، في إنجاح تجربة التصنيع المتأخر أو التحويل الصناعي فيها. وبينوا وجود إدارة عامة أو بيرقراطية حكومية فعّالة على نقبض الصورة التي رسمها لها النفعيون الجدد. وهي إدارة عامة بقيت مستقلة عن النخب الإستثمارية التي أسهمت هي نفسها بخلقها، وتمكّن أفرادها من إعطاء الأولوية للأهداف العامة المرسومة وتصدوا لمحاولات رشوتهم وامتنعوا عن التفتيش عن منافع خاصة.

1-1-3 تيار «أنتروبولوجيا الدولة» ودور الإدارة العامة في التنمية

عام 2001 نشر الباحث الأنتروبولوجي الفرنسي كوبانز مقالة تحت عنوان «أفريقيا السوداء: دولة من دون موظفين؟»⁽³⁾. قصد بذلك أنه لا يمكن الاستمرار بدراسة دولة العالم الثالث من دون دراسة موظفيها والعاملين فيها. أشار كوبانز إلى وجود نقص فادح في دراسة «الدولة وهي تعمل» (state at work) في بلدان العالم الثالث. وهو وضع يتعارض مع حالة الدراسات حول الإدارة الحكومية في البلدان الغربية. وقد حظيت هذه الأخيرة بالكثير من الدراسات من منظور سوسيولوجيا أو خصائص العاملين فيها. أظهر أن ثمة نقصاً في الوقائع حول دولة العالم الثالث، وجوع إلى الوقائع لا تسدّه إلا دراسة «الدولة وهي تعمل».

تجمّعت حول فكرة دراسة «الدولة وهي تعمل»، جمهرة من الباحثين بعد ذلك التاريخ. تناولت الدراسات على وجه الخصوص إدارات دول أفريقيا السوداء. رأى هؤلاء الباحثون أن لا سبيل لمعرفة ما إذا كانت الإدارات الحكومية التي أقامتها البلدان النامية تخدم هذه المجتمعات إلا من خلال دراسة الإدارة الحكومية «وهي تعمل». تناولت الدراسات وصف الأجهزة الحكومية والإدارات المختلفة من أجهزة الأمن الداخلي إلى الإدارات التي تتولى القضاء والصحة والإدارات الحكومية المولجة بتنفيذ مشاريع التنمية وإدارة الثروات الطبيعية، إلخ.

إقتضت دراسة «الدولة وهي تعمل» اعتماد مناهج الأنتروبولوجيا، لجهة العمل على الأرض وتكوين المعلومات من خلال التواصل مع العاملين في الإدارة العامة والتعرّف بهذه الطريقة إلى أداء

(3) Copans Jean, "Afrique noire: un Etat sans fonctionnaires?", in *Autrepart*, (20), 2001, pp. 11-26.

هؤلاء العاملين. وقد أشار الباحثان أوليفييه دو ساردان وبيارشنك أنه لم يعد ممكناً قصر تعبير «الأنثروبولوجيا» على دراسة المجتمعات التقليدية، وأن كل ما يتناول الأداء اليومي للمؤسسات يقع تحت هذا التعريف. أصبح ممكناً تصنيف الباحثين المنخرطين في تحقيق هذه الدراسات بوصفهم يتشاركون مقارنة جديدة تحت عنوان «أنثروبولوجيا الدولة».⁽⁴⁾

لعله من المفيد تعيين موقع هذه المقاربة في الدراسات حول الدولة منذ التاسع عشر. أوضح الباحثان أوليفييه دو ساردان وبيارشنك في تقديمهما لمجموعة من الدراسات حول «الدولة وهي تعمل» صدرت عام 2014 المقاربة الأنكلو-ساكسونية للدولة التي تراها شراً لا بد منه.⁽⁵⁾ وقد طبع عداء هذه المقاربة للدولة تصوّر المؤسسات الدولية لسياسات التنمية التي جسدها «توافق واشنطن».⁽⁶⁾ وهو التصوّر الذي مثلت مقولة «دولة الحد الأدنى» عنصراً رئيسياً فيه.

بين الباحثان أن مقاربة البر الأوروبي لمسألة الدولة كانت على الدوام أكثر قناعة بالدولة وضرورتها وأكثر إيجابية في التعاطي مع موضوعها. وقد كان للمفكرين الألمان قصب السبق في تناول هذا الموضوع بدءاً من هيغل مروراً بفون ستاين وبماكس فيبر. كان هيغل الأكثر تحريفاً لفكرة الدولة ومناقحة عن دورها، من دون أن يهتم بالتعرّف إلى كيفية ممارستها لهذا الدور على الأرض. وقدم فون ستاين في أواخر التاسع عشر مقاربة لموضوع الدولة قامت على دراسة هذه الأخيرة وهي تعمل، من خلال دراسة مكوناتها والعاملين فيها.⁽⁷⁾ بدت مقاربهته وكأنها رد على المقاربة الهيغلية لموضوع الدولة التي اكتفت بالمنافحة عنها كفكرة مجردة. وسوف يوفر ماكس فيبر الدراسة الأوفى للدولة بوصفها بيروقراطية، عارضاً خصائص ومواصفات ما يفترض أنه النموذج الأمثل (ideal type) للإدارة الحكومية كما هي قائمة في الغرب.⁽⁸⁾

ورأى الباحثان أوليفييه دو ساردان وبيارشنك وجوب اعتماد مفاهيم واحدة في دراسة إدارات البلدان النامية والغربية، والإبتعاد عن التفسير «الثقافية» من نوع «نظرة الأفارقة للعالم» أو مفهوم «الدولة المستوردة» كما عند برتران بادي. وعندهما أن المفاهيم الموحدة ستتيح المقارنة وستظهر أن الإنتفاع الفردي والروابط الشخصية وإهمال النصوص الرسمية في الواقع اليومي

(4) Bierschenk Thomas and Jean-Pierre Olivier de Sardan, "Ethnographies of Public Services in Africa: An Emerging Research Paradigm", in Thomas Bierschenk and Jean-Pierre Olivier de Sardan (eds.), *States at work. Dynamics of African Bureaucracies*, , 2014, pp. 35-65, 51. ص

(5) Bierschenk Thomas and Jean-Pierre Olivier de Sardan, „Studying the Dynamics of African Bureaucracies: An Introduction to States at Work“, in Thomas Bierschenk and Jean-Pierre Olivier de Sardan (eds.), *States at work. Dynamics of African Bureaucracies*, Brill, Leiden , 2014, pp. 1-33.

(6) المصدر نفسه، ص. 8.

(7) المصدر نفسه، ص. 10.

(8) المصدر نفسه، ص. 13.

للإدارة هي أمور متفشية إلى أقصى حد في الدول النامية، لكننا يمكن أن نقع عليها وإن مغلقة أو مموّهة في الإدارات الحكومية الغربية.⁽⁹⁾

1-1-4 مقارنة المؤسسات الدولية لدور الإدارة العامة في التنمية

بدأ الباحثون الغربيون النيو-كلاسيكيون نقد تجربة الحمائية أو تجربة «استبدال الواردات» في بلدان العالم الثالث منذ أواخر الستينيات. سوف يتطور هذا النقد ويتحوّل إلى برنامج نيو-ليبرالي للتنمية تم تسويقه وفرضه منذ مطلع الثمانينيات واختصر لاحقاً تحت اسم «توافق واشنطن». اتخذ الباحثون من تجربتي كوريا الجنوبية وتايوان في اعتماد استراتيجية تنمية تقوم على «التوجّه نحو الخارج» والتصدير إلى الأسواق الدولية نموذجاً اقترحوه على كل بلدان العالم الثالث.

1-1-5 «تشوهات الأسعار» كحجر الزاوية في نقد دور الدولة في التنمية

يقول هنري بريتون أن الباحثين النيوكلاسيكيين في اعتمادهم نموذجي كوريا الجنوبية وتايوان كمثالين ينبغي أن تحتدي بهما كل بلدان العالم الثالث، لم يهتموا إلا بموضوع تشوهات الأسعار (distorsions) التي عمل هذان البلدان برأيهم على إزالتها مقدمة لاعتماد سياسة «توجّه نحو الخارج» (outward orientation) والانفتاح على التصدير إلى الأسواق الدولية.⁽¹⁰⁾ مثل موضوع تشوهات الأسعار الناجمة عن تدخل الدولة في الاقتصاد حجر الزاوية في النقاش النظري بشأن دور الدولة على مدى عقدي السبعينيات والثمانينيات. وباختصار شديد، إذا فرضت الدولة رسوماً جمركية لحماية قطاع معين، فسيرتفع السعر المحلي للمنتج ويصبح أعلى من الأسعار الدولية، ويشجع منتجين غير فعالين أي لا يملكون «ميزات تنافسية» للدخول إلى هذا القطاع. وتكون الدولة في هذه الحالة في وضع التسبّب بسوء تخصيص الموارد والتأسيس لاقتصاد لا يملك «ميزات تنافسية» ولا يستطيع التصدير. أتاح استخدام مفهوم «تشوهات الأسعار» نزع الشرعية عن تدخلات الدولة برمتها.

1-1-6 الحل بـ «جعل الأسعار حقيقية»

سيختصر البنك الدولي موقفه المعادي للدولة وتدخلاتها، إن لفرض رسوم جمركية أو لإنشاء احتكارات حكومية أو لفرض أسعار إدارية، إلخ، باعتماد شعار «جعل الأسعار حقيقية» (Getting Relative Price Right). وهو عنى في التطبيق كيف يد الدولة عن التدخل بواسطة الأسعار لدعم أي قطاع من القطاعات الإنتاجية. وسيتعاون في ذلك مع صندوق النقد الدولي الذي سيلعب على هذا الصعيد الدور الأهم خلال الثمانينيات من خلال نموذج الإصلاح الذي

(9) المصدر نفسه، ص. 18.

(10) Bruton Henry, "A Reconsideration of Import Substitution", in *Journal of Economic Literature*, vol. 35, June 1998, pp. 903-936.

فرضه تحت مسمى «سياسات التصحيح الهيكلي». وقد تبنت برنامج الإصلاح هذا، برضاها أو غصباً عنها، نحو 120 دولة. عملت هذه السياسات على إزالة «تشوهات الأسعار»، أي قامت على خفض سعر صرف العملة وخفض أو إزالة الرسوم الجمركية على الإستيراد وإحلال أسعار السوق محل الأسعار الإدارية التي كانت تحددها الدولة في العديد من القطاعات كالزراعة والطاقة والنقل، إلخ.⁽¹¹⁾ وتولى البنك الدولي الإشراف على الشق المتعلق بخفض عديد الإدارات العامة والمؤسسات الحكومية وخصخصة هذه الأخيرة.

1-1-7 نقد «البيروقراطيات المتضخمة» عند البنك الدولي وبرامج خفض عديد الإدارات العامة

كان تقرير البنك الدولي المسمى تقرير برغ Berg الصادر عام 1981 عن أفريقيا باكورة التقارير التي تتقد دور الدولة كإدارة عامة وكمالك لوسائل الإنتاج.⁽¹²⁾ رأى أنه من غير المقبول أن تزداد على مدى السنوات العشرين السابقة حصة القطاع العام في القوى العاملة الوطنية بوتيرة أسرع من زيادة الدخل الوطني، وأن تدخل الدولة كمستثمر في القطاعات الإنتاجية الرئيسية.⁽¹³⁾ يؤشر هذا التقرير بالنسبة للباحثين أوليفيه دو ساردان وبيارشنك على اكتمال أول أجندة نيوليبرالية لإصلاح الإدارة العامة⁽¹⁴⁾. ويمكن اعتماد تقارير البنك الدولي لأعوام 1981 و1983 و1987 و1983 ولرصد الحرب الشعواء التي شنها البنك على الدولة بوصفها كناية عن «بيروقراطية متضخمة» (bloated bureaucracy).

يمكن وضع إصلاح الإدارة العامة الذي أشرف عليه البنك الدولي وموَّله بالقروض والهبات، تحت عنوانين: خفض عديد الإدارة العامة (downsizing)، واعتماد المقاربة تحت عنوان «الإدارة الحكومية الجديدة» (new public management)، والتي تختصرها فكرة التعاقد الوظيفي. تولى البنك الدولي تمويل 40 برنامجاً لخفض عديد القطاع العام والإدارة العامة بين عامي 1991 و1993.⁽¹⁵⁾ وموَّل برامج لخفض هذا العديد في 68 بلداً بين عامي 1987 و1996.⁽¹⁶⁾ ثم بدأ بعد ذلك التاريخ يوفر قروضاً للبلدان التي تطبق برامج خفض لأعداد العاملين في القطاع العام بواسطة التعويضات الموفّرة لمن يغادرون هذا القطاع (severance pay).⁽¹⁷⁾

(11) l'Héritau Marie-France, " Le Modèle de politique économique du FMI", in l'Héritau, *Le Fonds Monétaire International et les pays du Tiers Monde*, Paris, PUF, 1990, pp. 121-164.

(12) World Bank, *Accelerated Development in Sub Saharan Africa: An Agenda for Action*, Washington, World Bank, 1981.

(13) World Bank, *Accelerated Development in Sub Saharan ...*, ص 40. المذكور سابقاً،

(14) Thomas Bierschenk, Jean-Pierre Olivier de Sardan "Ethnographies of Public Services" المذكور سابقاً، ص 43.

(15) Martín Rama, "Public Sector Downsizing: An Introduction", *The World Bank Economic Review*, 1999, VOL. 13, NO. 1: 1-22, p. 3.

(16) McCourt W., "Public Management in Developing Countries: From downsizing to governance", *Public Management Review* 10 (4), 2008, pp. 467-479, p. 468.

(17) Martín Rama, "Public Sector... 2" المذكور سابقاً، ص 2.

1-2 ما المطلوب في ما يخص إصلاح الإدارة العامة

أسعدتني قراءة مساهمة الباحثين الفرنسيين بيزاس وبيارو الطويلة (49 صفحة) في مؤتمر عقد عام 2009.⁽¹⁸⁾ تتبعا مسار الاختصاصات الأكاديمية التي تعنى بدور الدولة والإدارة العامة في التنمية، وهي العلوم السياسية والإدارة العامة وتحليل السياسات العامة في الولايات المتحدة وفي فرنسا. وما حصل بدءاً من مطلع حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو انفصال الإدارة العامة كإختصاص عن العلوم السياسية. وقد انفردت كل من الاختصاصات الأكاديمية الثلاث بتطوير مقاربة نظرية على حدة.⁽¹⁹⁾ الأمر الذي أضعف القيمة العلمية لهذه الاختصاصات أن لم يكن قد انتزعتها بالكامل. وقد أظهر الباحثان أن تيار المؤسساتية المقارنة منذ بيانه الشهير لعام 1985 تحت عنوان: «استعادة الدولة كموضوع للتحليل» وإسهاماته اللاحقة، مثل أفضل رد على مسار فصل الاختصاصات وتسطيح وتسخيف الدراسات حول الدولة.⁽²⁰⁾

أجرى المساهمون في كتاب 1985 مسحاً شاملاً للدراسات حول الدولة منذ مطلع حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأقترحوا أجندة بحثية جديدة تمثل خروجاً على ما اعتاد الباحثون تقديمه في هذا المجال. أذكر باختصار شديد بمساهمات تيدا سكوكبول وديتريش ريشماير وبيتر إيفانز لعلاقتها المباشرة بموضوع هذا البحث. وأهم ما في مساهمة سكوكبول التأسيسية تعيينها ثلاث محددات لقدرة الدولة على الفعل في ميدان التنمية والتحويل الصناعي هي استقلاليتها (autonomy) ومقدرتها الادارية (capacity) وشكل انخراطها في العلاقات الدولية (trans-national linkages).⁽²¹⁾

1-2-1 الاستقلالية

قدمت الباحثة سكوكبول مسحاً شاملاً للدراسات حول الدولة في الولايات المتحدة والعالم للأنكلو-ساكسوني⁽²²⁾. أظهرت تركيز هذه الدراسات على دور المجتمع (society-cen-tered) أو كيف يتحكم المجتمع بالدولة، وإغفالها دراسة دور الدولة كإدارة عامة. استعرضت كتابات التيار النيو-ماركسي الذي ركز على المشترك بين البلدان التي تنتمي إلى «نمط انتاج»

(18) Philippe Bezes, Frédéric Pierru, «Les dé-liaisons dangereuses: les trajectoires croisées de la sociologie de l'Etat, de l'analyse des politiques publiques et de la science administrative. Un essai de comparaison franco-américaine », Congrès AFSP, sep. 2009, 49 pages.

(19) المصدر نفسه، ص. 36.

(20) Peter Evans, Dietrich Reuschmeyer, and Theda Skocpol (eds.), *Bringing the State Back In*, Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

(21) المصدر نفسه، ص. 8.

(22) Skocpol T., «Bringing the State Back In: Strategies of Analysis in Current Research», in Evans P., Rueschemeyer D., Skocpol T., (eds.), *Bringing the State Back in*, Cambridge, Cambridge University Press, 1985.

بعينه، الأمر الذي جعله يعجز عن إظهار التمايز بين دولة وأخرى لجهة مساهمتها في التنمية والتحويل الصناعي ضمن «نمط الإنتاج الرأسمالي».⁽²³⁾ وقد أظهرت أن «استقلالية الدولة النسبية» التي ركز عليها النيو-ماركسيون كنيكوس بولانتزاس تحولت إلى تمرين نظري يفتقر إلى وقائع تعطيه مصداقية.

عرّفت الباحثة استقلالية الدولة بأنها مقدرتها على اعتماد سياسات يمكن أن تتعارض مع مصالح القوى النافذة في المجتمع وتشكل نقيضاً لها. واستعرضت إسهامات ألفرد ستيبان وألن تريمبرجر التي رسمت صورة «استقلالية مفرطة» مورست على يد الدولة في اليابان خلال حقبة الميجي وفي تركيا الكمالية ومصر الناصرية والبيرو بعد انقلاب 1968 العسكري والبرازيل بعد انقلاب 1964 العسكري. كان ثمة في كل مرة نخبة إدارية مدنية وعسكرية موحدة الأهداف ومتماسكة داخلياً تستخدم إمكانات الدولة لإجراء تغيير شامل للواقع القائم. أظهر ستيبان أن الإجراءات المعتمدة هدفت أحياناً لدمج القوى الاجتماعية المهمّشة كما في حالة البيرو وكانت في حالات أخرى إقصائية تجاه هذه القوى كما في حالة البرازيل.⁽²⁴⁾

لم تكتف سكو كبول باستعراض الأدبيات التي تتناول تجارب غير دستورية، بل استعرضت تلك التي تظهر استقلالية الدولة في النظم السياسية الدستورية الغربية. أظهرت هذه الأدبيات على سبيل المثال دور الدولة كبيروقراطية في وضع أسس السياسة الاجتماعية في دولتين كالسويد والولايات المتحدة، ودور البيروقراطية في هذا البلد الأخير في ربط إنتاج المواد الأولية خارج الولايات المتحدة بالمصالح الاستراتيجية لهذه الأخيرة كدولة «مسيطرة»، ولو تعارض ذلك مع مصالح الشركات الكبرى الأميركية.⁽²⁵⁾

وسوف يأخذ بيتر إيفانز على عاتقه دراسة استقلالية الدولة وفعاليتها في تجربة الدول التنموية الآسيوية ممثلة ب اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وذلك في مساهمات صدرت بدءاً من 1987.⁽²⁶⁾ وأعيد نشرها عام 1995.⁽²⁷⁾ رسم إيفانز صورة استقلالية للدولة في هذه النماذج مختلفة عن تلك التي عيّنّها ماكس فيبر في تعريفه للإدارة الحكومية الغربية. الفارق بين تجربة الغرب وتجربة شرق آسيا هو أنه في الحالة الأخيرة كان على الدولة أن تخلق نخبة استثمارية وتنشئ معها مشاريع مشتركة. أعطى فيبر صفة ملازمة للبيروقراطية هي عزلتها النسبية (insulation) التي جعلها قادرة على التصدي للضغوط التي تمارس عليها من طرف النخب الإستثمارية وقوى الضغط. وأطلق

(23) المصدر نفسه، ص. 5.

(24) المصدر نفسه، ص. 34.

(25) المصدر نفسه، ص. 12.

(26) Evans Peter, «The State as a Problem and Solution: Predation, Embedded Autonomy and structural Change», in S. Haggard, R. Kaufman (eds.), *The Politics of Economic Adjustment*, Princeton Univ. press, 1992.(27) P. Evans, *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation*, Princeton Univ. Press, 1995

إيفانز صفة «الإستقلالية المنغرسة» (embedded autonomy) على الإدارة الحكومية الآسيوية التي كانت تتواصل يوميا مع النخب الإستثمارية للتشاور معها وتعيين الأهداف من دون أن يترتب على ذلك خضوع من قبلها للمصالح الخاصة، أو تخل من قبلها عن الأهداف العامة المرسومة، أو قبول من طرف أفرادها للرشوة لتمرير مصالح خاصة.

1-2-2 المقدرة الإدارية

قال إيفانز وريشماير في مساهمتهما في كتاب 1985 أنه يكفي ما كُتب حتى ذلك التاريخ بشأن الدولة بوصفها منصة صراع يتواجه عليها الأصدقاء الاجتماعيون، وأنه ينبغي تقديم شيء جديد مفيد. وهذا الشيء الجديد المفيد يتلخص بدراسة البنى الإدارية للدولة. وهذه البنى هي التي تفسر فعالية الدولة أو لا فعاليتها في التنمية.⁽²⁸⁾ وهما بذلك استعاضا بكتابات ماكس فيبر عن كتابات الماركسيين الجدد حول الدولة.⁽²⁹⁾

سوف يرسم إيفانز صورة الإدارة العامة الفعّالة في البلدان الآسيوية الثلاث، اليابان وكوريا وتايوان من خلال إظهار أنها تستوفي أولاً شروط الإدارة الفيدرالية بالمعنى الغربي للكلمة. أي أنها إدارة تم تسبب أفرادها على قاعدة الإستحقاق وبواسطة المباريات الوطنية ومن دون أن تلعب التفتيعات السياسية والشخصية أي دور في ذلك. وتم تثبيت هؤلاء وتوفير إمكانيات الترقى الوظيفي لهم بواسطة المباريات داخل الإدارة.

وأضاف إيفانز إلى هذه المواصفات العامة ما وفرته كل تجربة على حدة من تماسك إداري شديد للإدارة. وقد نجمت «العصبية الإدارية» (esprit de corps) في اليابان عن العلاقات الوطيدة بين العاملين المتخرجين من الجامعات نفسها، ونجمت في تجربة كوريا عن الضغط الذي مارسه الجيش تحت قيادة الجنرال بارك لإعطاء فعالية إضافية للإدارة. ونجمت في تايوان عن دور حزب الكيومنتانغ الذي أمّن هذه الفعالية. وقد سمى إيفانز عناصر الفعالية الإضافية هذه «العناصر غير البيروقراطية للأداء البيروقراطي». وهو ما جعله يضع التجربة برمتها تحت عنوان «الفيدرالية المعززة».

1-2-3 شكل الانخراط في العلاقات الدولية كعائق لدور الإدارة العامة في التنمية

مثل شكل انخراط البلدان النامية في العلاقات الدولية خلال الحقبة النيو-ليبرالية عائقاً أمام تنكّب الإدارة العامة مسؤوليتها في التحويل الصناعي. وذلك لأنه حصل في شروط جسدها تجاهل المؤسسات الدولية للدور الذي كان يُفترض أن تلعبه في مساعدة البلدان النامية لتحقيق

(28) Evans Peter, Rueschemeyer Dietrich, "The State and Economic Transformation: Toward an Analysis of the Conditions Underlying Effective Intervention", in Peter Evans, Dietrich Reuschmeyer, and Theda Skocpol (eds.), *Bringing the State Back In*, Cambridge: Cambridge University Press, 1985, pp. 44-77, p. 46.

(29) أوبر داغر، الإدارة الحكومية المذكور سابقاً.

التصنيع، وعمل هذه المؤسسات على بلورة تشريعات دولية أعادت قدرة هذه البلدان على التصنيع، وتقويضها كأطراف مانحة للمساعدات لمقدرة الدولة المؤسساتية. ما جعل هذه الأخيرة عاجزة عن «التعلم في ميدان صوغ السياسات العامة» لإنجاح التصنيع.

1-2-3-1 امتناع المؤسسات الدولية عن مساعدة البلدان النامية لتحقيق التصنيع

وفي قراءة هنري بريتون لعملية التأسيس لانطلاق «توافق واشنطن» كاستراتيجية نيو-ليبرالية للتنمية، أظهر أن التركيز على إلغاء «تشوهات الأسعار» في التجربتين الكورية والتاوانية، أغفل عن عمد ما هو أهم من ذلك بكثير، ألا وهو اكتساب المقدرة التكنولوجية أو «التعلم التكنولوجي» الذي انطوت عليه تجربتهما. أي شراء ماكينات من السوق الدولية وتفكيكها وإعادة تركيبها بمواصفات تسمح باستخدامها في الإنتاج الوطني وبيعها في السوق الدولية.⁽³⁰⁾ وقد نأت المؤسسات الدولية عن أي دور في دعم البلدان النامية لاكتساب هذه المقدرة كشرط لبناء اقتصادات منتجة وتحقيق التحويل الصناعي فيها.

بل هي دأبت على امتداد الحقبة النيو-ليبرالية على منع هذه البلدان من اعتماد سياسات صناعية إنتقائية (selective) تتيح تحقيق «التصنيع المتأخر». يصاب من يقرأ تقرير البنك الدولي الخاص ببلداننا العربية الصادر عام 2005 بالدهشة من وقاحة من كتبه. ينهى التقرير هذه البلدان عن الأخذ بالتجربة الآسيوية في اعتماد سياسات صناعية إنتقائية تحقق التصنيع.⁽³¹⁾

وذكرت الباحثة أليس أمسدن بالدور الذي لعبه الباحث في البنك الدولي إليوت برغ في إصراره على أن الإصلاح المطلوب للبلدان النامية هو إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي فيها، أي ضبط التضخم من خلال الإنفاق العام وخفض عجز الموازنة، وليس مساعدتها على بناء اقتصادات منتجة.⁽³²⁾ وهو التصور الذي وجد ترجمته في أجندة الإصلاح الاقتصادي النيو-ليبرالية لأفريقيا

(30) Bruton Henry, "A Reconsideration ...", 929. ص. المذكور سابقاً،

(31) Noland Marcus, Howard Pack, «The East Asian Industrial Policy Experience: Implications for the Middle East», in «Rethinking the Role of the State: An Assessment of Industrial Policy in MENA», November 13, 2005, Institute for International Economics, Working Paper Series, December, 2005, 22 pages ،

وألبر داغر، «البرنامج البديل عن «الرؤية الاقتصادية» لحكومة الرئيس السنيورة الأولى»، مساهمة في ندوة نظمها «المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق» و«الحركة الثقافية-الاجتماعية»، بيروت، بتاريخ 8 نيسان 2006. نشرت تحت عنوان: «نحورؤية بديلة للسياسة الاقتصادية في لبنان»، في مجلة أبعاد- المركز اللبناني للدراسات، العدد التاسع، ايلول 2006، ص. 91 - 111، وفي كتاب، المآزق الاقتصادي-الاجتماعي في لبنان والخيارات البديلة، بيروت، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2008، ص. 69 - 110، كما نشر جزء منها في النهار بتاريخ 4 حزيران 2006، واعيد نشرها في ألبر داغر، أزمة بناء الدولة في لبنان، دار الطليعة، 2012، 224 صفحة، ص. 161 - 187 .

(32) Amsden Alice, "America's Fatwas", Ch. 8, in Amsden A., *Escape from Empire: the Developing World's Journey through Heaven and Hell*, The MIT press, Cambridge, Mass., 2007, p. 129.

التي اعتمدها البنك الدولي عام 1981 وسبقت الإشارة إليها. ووضعت تحوّل البنك الدولي في ظل رئاسة وولفسون (1995-2005) إلى هدف مكافحة الفقر، ضمن إطار سعيه للهرب من مسؤولية دعم البلدان النامية لتحقيق تصنيعها المتأخر.⁽³³⁾ أما اعتبار الفساد ومكافحته هدفاً ثانياً للبنك الدولي، فلقد كان الهدف منه الاستمرار بـ«شيطنة» الدولة، باعتبار أنها وحدها معنية باستشراء الفساد، مع إغفال أن للشركات الخاصة الكبرى دوراً رئيسياً في ذلك.⁽³⁴⁾

ووضع الباحث روبرت واد بدوره تجربة البنك الدولي منذ مطلع الثمانينيات تحت عنوان الإلتزام الواضح والثابت بتنفيذ أجندة «توافق واشنطن»، لجهة تحرير كل الأسواق وخفض حجم الدولة.⁽³⁵⁾ أي أن الأمر الذي لم يتغيّر هو امتناع البنك الدولي الصارم والصریح عن توفير الدعم لبلدان العالم الثالث لبناء اقتصادات منتجة وتحقيق التصنيع فيها.⁽³⁶⁾

وأظهر الباحث جون توي التناغم خلال الثمانينيات بين دور البنك الدولي ودور صندوق النقد الدولي في فرض شروط مماثلة على البلدان النامية للموافقة على منحها قروضاً ومساعدات (cross conditionality).⁽³⁷⁾ وهدفت تدخلات «صندوق النقد الدولي» إلى تأمين «الاستمرارية المالية للدولة» (financial viability of the state) في البلدان النامية لضمان سد الديون، وذلك من خلال خفض الإنفاق العام وخفض القدرة الشرائية المخصّصة للإستيراد وزيادة الضرائب والرسوم.⁽³⁸⁾ أي أن تأمين الاستمرارية المالية للدولة كان هو الأولوية، من دون تخصيص أي اهتمام لتحسين القدرة الإنتاجية لهذه البلدان.

1-2-3-2 بلورة المؤسسات الدولية لتشريعات تعيق قدرة هذه البلدان على التصنيع

أشار ها-جون شانغ إلى ضمور استقلالية البلدان النامية في رسم سياساتها التنموية (policy space) على امتداد الحقبة النيو-ليبرالية.⁽³⁹⁾ شبّه ما يجري خلال هذه الحقبة

(33) المصدر نفسه، ص. 129.

(34) المصدر نفسه، 132.

(35) Wade Robert, "The State of the World Bank". in *Challenge*, 53 (4), 2010, pp. 43-67.50، ص.

(36) المصدر نفسه، ص. 59.

(37) Toye John, "Can the World Bank Resolve the Crisis of Developing Countries?", *Journal of International Development* 1, April, 1989, pp. 261-72.

(38) International Monetary Fund, «Lebanon-2005 Article IV Consultation Discussions: Preliminary Conclusions», Beirut, October 28, 2005, 7 pages.3، ص.

(39) Chang Ha-Joon, 'Policy Space in Historical Perspective – with special reference to Trade and Industrial Policies' *Economic and Political Weekly*, 2006, vol. 41, no. 7, 18 February, 2006.

وأبّر داغر، ضد النيو-ليبرالية: خلفية نظرية لـ«اقتصاد اليوم التالي»، ورقة قدمت إلى ندوة «الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية»، القاهرة، 28/12/2013، نشرت تحت عنوان: «سوريا والعراق: مدخل إلى «اقتصاد اليوم التالي»، في ملحق «قضايا المشرق»، الأخبار، 13 / 12 / 2013، وأعيد نشرها في مجلة «المستقبل العربي»، العدد 422، نيسان، 2014، ص. 102-113.

بما كان يجري أيام الاستعمار المباشر من فرض لحرية التبادل على البلدان المستعمرة ومنع لها من خوض تجربة التصنيع. أخذ أمثلة على ذلك من النقاشات التي تجري منذ 1994 في أروقة منظمة التجارة العالمية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، والتي تهدف تحت شتى الحجج والذرائع إلى فرض تحرير التبادل على هذه الأخيرة ومنعها من اعتماد إجراءات حمائية لصون قطاعاتها الإنتاجية.

وأشار باحثون آخرون إلى التضييق الذي طال البلدان النامية في مجال متابعة سياساتها التنموية (development space)، بفعل التشريعات الجديدة التي تولت منظمة التجارة العالمية تطبيقها بعد اختتام مؤتمر الأوروغواي في عام 1994. واستعاد سنجايا لال هذا النقاش مظهراً الآثار التي يتركها تطبيق هذه الإتفاقيات ومنها «اتفاقية تحرير الاستثمار المرتبط بالتبادل» (TRIMs) التي نص عليها الغات الجديد.⁽⁴⁰⁾ ويؤدي تطبيقها إلى تخفيف الشروط المفروضة على المستثمرين الاجانب للسماح لهم بالاستثمار في البلدان النامية، والحد من قدرة حكومات هذه الدول على التحكم بعملية منح اجازات الاستثمار للشركات الاجنبية وعلى فرض شروط عليها. ويؤدي تطبيق «اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية» (TRIPs) لرفع تكلفة عمليات النقل المشروعة للتكنولوجيا الجديدة، ويمنع عمليات النسخ (copying) لها، ويبيح لمنظمة التجارة العالمية اتخاذ اجراءات عقابية بحق البلدان التي يتبين انها لا تحمي هذه الحقوق. وقد رأى لال أن الاتجاه كان نحو إلغاء سلسلة من الاستثناءات التي كانت تستفيد منها البلدان النامية، ونحو تحرير مستمر للمبادلات كتطور عام يطال كل دول العالم.

1-2-3 تقويض البنك الدولي لقدرة البلدان النامية على صوغ السياسات العامة للتصنيع

رصد الباحثون ثلاثة تحولات في تصوّر البنك الدولي لمسألة إصلاح الإدارة العامة في البلدان النامية. لم يكن موقفه من الإدارة الحكومية سلبياً حتى أواخر السبعينيات، ثم سادت لديه فكرة «البيروقراطيات المتضخمة» خلال الثمانينيات، ثم بدأ من منتصف التسعينيات بتسويق أفكار مفادها أن برامجه ترمي إلى استعادة البلدان النامية للملكية برامجها الوطنية لإصلاح الإدارة (ownership) وأنها تقوم على التشارك بين الطرفين في بلورة هذه البرامج وتنفيذها (partnership).

معاضى البنك الدولي في مشاريعه هذه مع دول تنطبق عليها صفتا «الدولة النهابة» (preda-tory) والدولة النيو-باتريمونالية. عرض إيفانز مواصفات الدولة النهابة. واستخدم فان دووال الشروط التي اعتبرها تيار المؤسساتية المقارنة ضرورية لتحقيق فعالية الإدارة العامة في التنمية، وأضاف إلى ذلك تعريفه للدولة النهابة بوصفها دولة نيو-باتريمونالية.

(40) Sanjaya Lall, "Reinventing Industrial Strategy: the Role of the Government Policy in Building Industrial Competitiveness", in *QEH Working Paper Series*, Oxford, October 2003, 35 pages, p. 6.

وفي نصه لعام 1992، رسم إيفانز صورة الدولة التنموية ممثلة بنماذج اليابان وكوريا وتايوان. لكنه رسم أيضاً صورة الدولة «النهابة» ممثلة بدولة الكونغو البلجيكي أو زائير أيام الرئيس موبوتو (1963-1997). بدت الإدارة العامة آنذاك وقد تحوّلت إلى سوق يكيّف فيها الموظفون الحكوميون المشاريع وفق رغبة المستثمرين مقابل الرشوة. أي أن الإدارة العامة بوصفها تجمعا لباحثين عن ريع وجدت تجسيدا لها في دولة موبوتو.

تساءل إيفانز عن ما يجعل هذا النوع من الدول يستمر وربط ذلك بالاستقلالية التي تمتعت بها هذه الدولة، لكن هنا بمعنى عدم تعرّضها للمساءلة والمحاسبة. قدم إيفانز سبباً آخر جوهرياً لاستمرار هذا النوع من الأنظمة هو التدخل العسكري الخارجي، أي البلجيكي أو الفرنسي لتأمين استمرار النظام.⁽⁴¹⁾ أي أن النظام الدولي أخذ على عاتقه تأمين استمرارية دول فاشلة وإدارات عامة عاجزة عن تحقيق التحويل الصناعي.

واعتمد الباحث الأميركي نيكولاس فان دو وال في قراءته لأزمة أفريقيا السوداء الدائمة وعجزها عن الخروج من التخلف المحددات الثلاث التي عيّنّها تيار المؤسساتية المقارنة كشرط لقدرة الدولة على تحقيق التحويل الصناعي. أي الاستقلالية والمقدرة الإدارية ونوع العلاقة مع الواقع الدولي.⁽⁴²⁾

اعتمد من جهة أخرى الأدبيات التي راجت منذ مطلع الثمانينيات واستندت إلى ماكس فيبر في تعريف الدولة «النهابة» كدولة نيو-باتريمونالية وتعريف نخبة هذه البلدان كنخبة نيو-باتريمونالية. والمقصود بذلك أن الدولة تقوم على الاستزلام السياسي (political clientelism)، وتكون الدولة كما النخبة معنيتين حصراً بـ«تجبير الموارد العامة لتوفير منافع خاصة».

وقد استفاض فان دو وال في شرح الأسباب التي تفسّر استقلالية هذا النوع من الدول، والتي تجعل «المجتمع المدني» غير قادر على المساءلة أو الإعتراض على السياسات الحكومية كأنثا ما كانت.⁽⁴³⁾ وهو وفر في ذلك إضافة هامة.

وقد أضاف فان دو وال إضافة هامة أخرى تناولت تفسير انهيار الدولة المؤسساتية. عزا ذلك إلى دور المساعدات الدولية أي قروض البنك الدولي وغيره في ذلك. وقد ألزمت المؤسسات الدولية البلدان النامية باعتماد سياسات تمت بلورتها خارج هذه البلدان. وهو ما انتزع من الدولة مقدرتها على بلورة السياسات العامة بنفسها ومنع تطورها المؤسساتية (state institutional capacity).

(41) Evans Peter, "The State as a Problem...", p. 150.

(42) Van de Walle, Nicolas, *African economies and the politics of permanent crisis, 1979-1999*, Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

(43) Van de Walle, Nicolas, *African economies and the politics ...*, pp. 2234-.

وقد توقفت سيرورة «التعلم» لديها في ما يخص صوغ سياساتها العامة (policy learning).⁽⁴⁴⁾

يأخذ فان دو وال مثلاً من كينيا حيث استقطب البنك الدولي موظفي الإدارة الحكومية في قطاع الزراعة لتنفيذ مشاريعه لأنه كان يدفع بين 3 و6 آلاف دولار كمرتبات وقت كانت مرتبات الموظفين من الرتبة الأعلى تساوي 250 دولاراً.⁽⁴⁵⁾ وقد تفاقم هذا الوضع خلال الثمانينيات بسبب تراجع أوضاع العاملين في الإدارة العامة مقابل توافر موارد كبيرة نسبياً لدى المؤسسات الدولية.

ورأى الباحث داربون أن المؤسسات الدولية أخطأت في حق البلدان النامية وخصوصاً بلدان أفريقيا حين خفّضت عديد الإدارات الحكومية فيها خلال الثمانينيات وحرمت هذه الإدارة من وجود إداريين أكفاء كانوا قد حلوا محلّ الهواة الذين احتوت عليهم الإدارة في مطلع الاستقلال.⁽⁴⁶⁾ وأشار إلى أن دولة السنغال مثلاً طبقت عشرة برامج إصلاح خلال فترة 1980-2002، كانت تنطوي كل مرة على خفض لعديد الإدارة العامة وخفض لكلفتها وانسحاب للدولة من بعض المرافق الحكومية.⁽⁴⁷⁾

وأظهر الباحث برغماشي أن المشاريع التي سوقها البنك الدولي بعد العام 2000 تحت عنوان «بناء القدرة» (capacity building)، انطوت على إنشاء وحدات إدارية غب الطلب مستقلة في عملها عن الإدارة الرسمية تتلقى أوامرها من المانحين ولو أنها قائمة داخل الوزارات والإدارات الحكومية. وهي بدل تحسين أداء الإدارة الحكومية، زادت تهميشها وأدت إلى نقيض ما أعلنت عنه.⁽⁴⁸⁾

ويوضح فان دو وال أن التنمية تحوّلت في شروط كهذه إلى مشاريع منفصلة لا يربط بينها رابط، وليست مدرجة في مشروع تنموي تتولى الدولة تنفيذه. وقد أتاح ذلك للسياسيين تعزيز قدرتهم على تجيير الموارد العامة لتوفير منافع خاصة، أي تعزّز الطابع النيو-باتريمونيالي للدولة.

إن إفراغ الإدارات العامة من الكفايات الذي آل إليه عمل المؤسسات الدولية الدؤوب وتحولّ الدولة أكثر فأكثر إلى دولة نيو-باتريمونيالية يتغوّل عليها السياسيون وأصحاب المصالح كانا

(44) Van de Walle, Nicolas, *African economies and the politics ...*, pp. 5960-.

(45) المصدر نفسه، ص 204.
(46) Darbon Dominique, «Reformer ou réformer les administrations projetées des Afriques: entre routine anti-politique et ingénierie politique contextuelle», *Revue française d'administration publique*, 105-106, 2003, 135-152, p. 144.

(47) المصدر نفسه، ص 146.
(48) Bergamaschi Isaline, "Building State Capacity? The Case of the Poverty Reduction Unit in Mali", in Thomas Bierschenk and Jean-Pierre Olivier de Sardan (eds.), *States at work. Dynamics of African Bureaucracies*, Brill Leiden, 2014, pp. 271-299, p. 274-275.

القاعدة ليس في دول أفريقيا فحسب، بل في كل البلدان النامية. وقد شكّل هذان العاملان أكبر نكسة للدولة في هذه البلدان ولدورها في التنمية ومنعا لإنجاح التحويل الصناعي فيها.

1-2-3-4 إسهام «نظرية التبعية» في نقد شكل الانخراط في العلاقات الدولية

كانت نظرية التبعية قد تعرّضت لنقد شديد منذ سبعينيات القرن الماضي. أعاب عليها الجميع حصرها المسؤولية في اخفاق التنمية بالنظام الدولي أي بالخارج وإهمال مسؤولية النخب المحلية في البلدان النامية في هذا الإخفاق.

أعاب توني سميث على بول باران قوله أن نجاح اليابان في تحقيق التحويل الصناعي فيه يعود إلى إهمال القوى الاستعمارية له، مغفلاً دور النخبة المحلية في إنجاز هذا التحويل.⁽⁴⁹⁾ ورأى إيفانز وريشماير أنه لا بد من الخروج من الإطار النظري الذي وضعته نظرية التبعية للنقاش، أي التخلي عن اعتبار الدولة مجرد ساحة صراع للقوى الاجتماعية المختلفة كما سبقت الإشارة، للتمكن من تقديم شيء ذي فائدة لقضية التنمية والتحويل الصناعي.⁽⁵⁰⁾ واستعاد ريموند هينبوش النقاش حول التبعية كجزء من النقاش حول البنيوية الماركسية القديمة التي مثلت نظرية الإمبريالية ونظرية المركز والأطراف ونظرية التبعية مكوناتها الثلاثة.⁽⁵¹⁾ واقترح اعتماد «بنيوية جديدة» قوامها عدم إغفال دور النخب المحلية المستزلة (client) والتابعة في فرض كيفية انخراط البلدان النامية في العلاقات الدولية.

وقد أعاد بيتر إيفانز الاعتبار لهذه النظرية مع الأخذ بالاعتبار لكل نواقصها، في إطار حوارات أجراها باحثون شباب مع مجموعة من المفكرين الأوائل في ميدان التبعية والتنمية.⁽⁵²⁾ ويمكن أن تساعد هذه النظرية نخب البلدان النامية وبحيث تكون أدبياتها جزءاً من «التعلم» الذي تحتاجه هذه النخب لفهم العالم والتعامل معه بكفاءة وفعالية. وما ينبغي أن تعرفه نخب العالم الثالث هو أن عليها أن تعمل أولاً على تحقيق استقلالية الدولة وقدرتها على الفعل وأن تعكف بعد ذلك على تحقيق التحويل الصناعي فيها، مع ما يرتبه ذلك من جهد ويتطلبه من فعالية إزاء واقع دولي محكوم بتراتبية على رأسها «دولة مهيمنة» ودول صناعية تمارس «سيطرة جماعية».

(49) Smith, Tony. 1979. "The Underdevelopment of Development Literature: The Case of Dependency Theory", in *World Politics*, vol. 31, n. 2, pp. 247-288, p. 257.

(50) Evans Peter and Rueschemeyer Dietrich, "The State and Economic Transformation...". المذكور سابقاً.

(51) Hinnebusch Raymond, "The Middle East in the world hierarchy: imperialism and resistance", in: *Journal of International Relations and Development*, vol 14, n. 2, 2011, p. 215.

(52) I. Kvangraven, "The Relevance of Dependent Development Then and Now", in U. Kufakurinani, I. Kvangraven, F. Santanta, M. Styve, *Dialogues on Development*, Institute for New Economic Thinking (INET), 2017, 107 pages, pp. 27-33.